

## المبحث الثاني

### دور معايير المراجعة الدولية

### في تطوير نظام الرقابة الشرعية

تناول المبحث السابق نظرة عامة حول معايير المراجعة الدولية، من حيث المفهوم والأنواع، ويتناول هذا المبحث دور معايير المراجعة الدولية في تطوير نظام الرقابة الشرعية.

ولقد استفادت الرقابة الشرعية من التطورات والدراسات التي أجريت في مجال علم المراجعة، وما نتج عنه أيضاً من معايير وضوابط مُحدّد وتشرح دور الإدارات المعنية بالمراجعة (داخلية كانت أم خارجية). فمهمة المراجعة قد قطعت طريقاً طويلاً في مجال التطوير وإرساء القواعد وإصدار المعايير التي تُنظّم عملها، ويمكن الاقتباس منها، من منطلق أن «الحكمة ضالة المؤمن حيثما وجدها فهو أحق بها»، لاسيما وأنه جهد إنساني ومعرفي، لا يتعارض مع أصل من أصول الإسلام أو حكم من أحكامه الشرعية، ولأنه لا بد من وجود معايير تضبط إيقاع عمل الرقابة الشرعية؛ لتجنب وقوع مخالفات شرعية قد يؤدي عدم اكتشافها إلى زعزعت الثقة بالصناعة المصرفية الإسلامية.

يتناول المبحث الحالي المعايير التالية:

١. معايير الرقابة الشرعية الداخلية.
٢. معايير الرقابة الشرعية الخارجية.

وذلك حسب التفصيل التالي:

#### ١. معايير الرقابة الشرعية الداخلية:

يقصد بالرقابة الداخلية: <sup>(١)</sup> «مجموعة الأنظمة واللوائح والتعليمات والأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة بهدف توفير حماية الأصول والموجودات وتوفير الدقة في

(١) معايير المراجعة الدولية 1987 AICPA 320 Au، (نقلًا عن محمد فداء الدين بهجت: «نحو معايير للرقابة

الشرعية في البنوك الإسلامية»، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤-٣٥).

البيانات والمعلومات التي تعتمد عليها مع رفع الكفاءة الإدارية والإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات المعلنة».

ولكي يمكن أداء وظيفة المراجعة الشرعية الداخلية على الوجه المطلوب، وعلى ضوء واسترشاد من معايير المراجعة الدولية الخاصة بمهنة المراجع الداخلي، نعرض فيما يلي تلك المعايير:

#### أولاً: معايير الاستقلال والموضوعية:

يُقصد باستقلال المراجعة الشرعية الداخلية هنا هو استقلالها عن الجهات التي تقوم بتقويم أعمالها، وكذلك استقلالها في عملها على إدارات البنك التنفيذية؛ لأنه من المفترض أنها تقوم هذا الأداء شرعياً وتبرز أخطاؤه وتكشف انحرافات.

ويقصد بالموضوعية البعد عن النواحي الشخصية والعاطفية في كل الأمور صغيرها وكبيرها، أي: إن المراقب يجب أن يكون محايداً لا يتأثر بعداوة أو صداقة<sup>(١)</sup>، وذلك تطبيقاً لقول رسول الله ﷺ حين سأل رجل عن الشهادة فقال ﷺ: «هَلْ تَرَى الشَّمْسَ؟» قال: نعم. قال: «على مثلها فاشهد أو دَعْ»<sup>(٢)</sup>.

ولا يعني الاستقلال أن تكون إدارة المراجعة الشرعية الداخلية مستقلة عن التنظيم الذي تعمل فيه بمعنى أنها تكون خارجة عن الهيكل الإداري والتنظيمي للمؤسسة التابعة لها؛ لأن العاملين فيها هم موظفون يأخذون أجورهم من المؤسسة وتربطهم بها علاقة تبعية.

وللوصول إلى درجة مقبولة من الاستقلالية لفريق المراجعة الشرعية الداخلي يجب التأكيد على النقاط التالية:

- يجب أن تكون مكانة المراجعة الشرعية الداخلية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة

(١) عاصم، محمد أحمد. «إطار فكري مقترح للرقابة الشاملة على مؤسسات الزكاة المعاصرة»، رسالة دكتوراه، غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٣٣.

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإبان (٣٤٩/١٣) حديث (١٠٤٦٩).

كافية للسماح لها بإنجاز مسؤولياتها، ويجب ألا ينخفض المستوى التنظيمي للمراجعة الشرعية الداخلية عن مستوى إدارة المراجعة الداخلية.

- يجب أن تكون المرتبة الوظيفية لرئيس إدارة المراجعة الشرعية الداخلية عند أعلى مستوى ممكن، وألا يخضع هو والعاملون معه في ترقيةهم ومكافآتهم وتقويم أدائهم لأي مستوى أدنى، وإلا فإن هذا يفقدهم عنصر الاستقلال، وبالتالي يؤدي إلى عدم القدرة على أداء وظيفتهم على الوجه المطلوب.

- يجب أن يحصل المراقبون الشرعيون الداخليون على دعم كامل ومستمر من الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ويكون للمراقبين الشرعيين الداخليين اتصال مباشر ومنظم مع جميع المستويات الإدارية، ومع كل من هيئة الرقابة الشرعية، والمراجعين الخارجيين، لما في ذلك من تعزيز مكانة المراقبين الشرعيين الداخليين في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

- يجب عدم وضع حدود لنطاق عمل المراقبين الشرعيين الداخليين أو تقييد اطلاعهم على المستندات والتقارير أو أية وثائق أخرى. ويكون رئيس الرقابة الشرعية الداخلية مسؤولاً أمام مجلس الإدارة، وعليه التأكد من شمولية نطاق عمل الرقابة الشرعية الداخلية، وأن تقارير الرقابة الشرعية الداخلية قد حظيت بالاهتمام الكافي، وأن الإجراءات المناسبة المتعلقة بتوصيات الرقابة الشرعية الداخلية قد تم اتخاذها<sup>(١)</sup>.

- يجب أن يكون المراقبون الشرعيون الداخليون موضوعيين في أداء أعمالهم، والموضوعية تتحقق في الرقابة الشرعية من خلال عدم قيام من يتولى الرقابة الشرعية بأي مهام تنفيذية أو أي مهام يمكن أن تخضع لرقابته هو وتقويمه لنفسه في وقت لاحق.

- كما تشتمل الموضوعية على استقلالية الموقف الفكري الذي يجب على المراقبين الشرعيين الداخليين المحافظة عليه في أثناء القيام بأعمال الرقابة الشرعية الداخلية، ويتعين على المراقبين الشرعيين الداخليين التوصل إلى استنتاجات موضوعية تكون مبنية

(١) معيار الضبط رقم ٣ بعنوان « الرقابة الشرعية » الصادر عن الهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

على أساس العسل الذي قاموا بأدائه ونتائج<sup>(١)</sup>.

وفي معنى الاستقلالية يقول الدكتور أبو غدة: «إن الاستقلالية تمنح المراجع الشرعي القوة والنفوذ للقيام بعمليات الفحص والتدقيق دون تدخل إداري للتأكد من مطابقة جميع الأعمال للشرعية، وإيقاف أو تعديل المسار أو أثار أي عملية أو صفقة مخالفة لأحكام الشرعية ومبادئها»<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: معايير الكفاءة المهنية:

يتطلب هذا المعيار أن يكون الجهاز الذي يتولّى الرقابة الشرعية على مستوى من الكفاءة الدراسية والمهنية والتدريبية تُكفّنه من أداء مهمته على الوجه المطلوب، وتحقق الكفاءة والمهنية من خلال أمور عدة:

#### ١ - معيار التوظيف والإشراف:

يتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية وضع مقاييس مناسبة في اختيار موظفي الرقابة الشرعية الداخلية، من تعليم أكاديمي مناسب وتدريب ملائم على مهام الرقابة الشرعية الداخلية.

ويعتبر الإشراف عملية متواصلة تبدأ بالتخطيط وتنتهي باكتمال عملية الرقابة الشرعية الداخلية. وتقع على عاتق رئيس الرقابة الشرعية الداخلية مسؤولية توفير إشراف ملائم على الرقابة الشرعية الداخلية، وعليه أيضاً أن يتأكد من أن عمليات الرقابة الشرعية الداخلية قد تم الإشراف عليها بصورة مناسبة. وينبغي التوثيق والاحتفاظ بأدلة مناسبة لعملية الإشراف.

#### ٢ - معيار الالتزام بميثاق الأخلاقيات:

يتعين على المراقبين الشرعيين الداخليين الالتزام بميثاق أخلاقيات المحاسب

(١) معيار الضبط رقم (١) بعنوان « الهيئة الشرعية »، الصادر عن الهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

(٢) أبو غدة، عبدالستار. « حولة البركة »، من إصدارات مجموعة البركة المصرفية، العدد الرابع، رمضان ١٤٢٣ هـ ص

والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

### ٣ - معيار المعرفة والمهارات والانضباط:

يجب أن يتوافر في المراقبين الشرعيين الداخليين الانضباط والمعرفة والمهارات اللازمة لإنجاز عمليات الرقابة الشرعية الداخلية، ويعتبر إتقان أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة، وفقه المعاملات بصفة خاصة أمراً مطلوباً لإنجاز عمليات الرقابة الشرعية الداخلية، فضلاً عن المعرفة بفنون العمل المصرفي.

### ٤ - معيار التعليم والتدريب المتواصل:

يجب على المراقبين الشرعيين الداخليين أن يحافظوا على كفايتهم الفنية من خلال التأهيل المتواصل، وتقع على عاتق المراقبين الشرعيين الداخليين مسؤولية مواصلة تأهيلهم للمحافظة على إتقانهم المهني والاطلاع المستمر على التحسينات وكذلك التطورات الحالية في مجال عملهم.

كما ينبغي على المراقبين الشرعيين الداخليين نشر المعرفة من خلال طباعة وتوزيع نشرات وكتيبات ووسائل أخرى تشرح مبادئ فقه المعاملات بصفة عامة، وبصفة خاصة الفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية حول المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة.

### ٥ - معيار الحرص المهني اللازم:

يتعين على المراقبين الشرعيين الداخليين ممارسة الحرص المهني اللازم في إنجاز عمليات الرقابة الشرعية الداخلية. ويجب أن يكون الحرص المهني اللازم ملائماً للإجراءات التي تنطوي عليها الرقابة الشرعية الداخلية الجاري إنجازها. وعند ممارسة الحرص المهني اللازم، يجب أن يكون المراقبون الشرعيون الداخليون حذرين من إمكانية حدوث أخطاء متعمدة.

ويرى بهجت<sup>(١)</sup> «أن الكفاءة المطلوبة للمراجعة الشرعية يمكن أن تتحقق من خلال مفهوم «الفريق» بمعنى أن المراجعة الشرعية تتطلب فريقاً متكاملًا يجمع بين المتخصصين في الشريعة وعلوم المالية والمصارف وعلم المراجعة، نظراً لكون عملية المراجعة الشرعية تحتاج إلى مهارات خاصة قادرة على جمع أدلة الإثبات من خلال أساليب فنية يزيد في تعقيدها تشعب العمل المصرفي وتطور منتجاته وأنشطته؛ بما يلبي الاحتياجات المستمرة لعملاء هذه الصناعة ومواكبة التطور الحادث في الصناعة المصرفية عالمياً، وما يحتاجه من تقنية عالمية خاصة في مجال علوم الحاسب الآلي ووسائل الاتصال الحديثة، ولا يُعد هذا انتقاصاً من قدرات المتخصصين في العلوم الشرعية بقدر ما هو إدراك لأهمية التخصص وصعوبة توفر كل هذه القدرات والمهارات في شخص واحد».

#### ثالثاً: معايير نطاق العمل:

يجب أن يشمل نطاق أعمال الرقابة الشرعية الداخلية فحص وتقييم كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية لدى المؤسسة، وكذلك نوعية الأداء عند القيام بالمهام المكلفة بها، وحجم الإدارة المكلفة بمهمة التدقيق الشرعي وحجم وإمكانات المؤسسة.

الغرض من فحص كفاية نظام الرقابة الشرعية الداخلية، هو معرفة ما إذا كان النظام القائم يوفر تأكيداً معقولاً بأن أهداف المؤسسة في الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في تعاملاتها قد تم تحقيقها بكفاية وفعالية، وأن النظام يعمل وفقاً لما هو مقصود منه؛ ولذا فإن المراقبين الشرعيين الداخليين مسؤولون عن تخطيط وتنظيم وتوجيه العمليات للوصول إلى تأكيد معقول بأن هدف الالتزام بالشريعة الإسلامية وغيره من الأهداف والأغراض يتم تحقيقها<sup>(٢)</sup>.

(١) بهجت، محمد فداء الدين عبدالمعطي. «نحو معايير للرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية»، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٢) معيار الضبط رقم (١) بعنوان «تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها»، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.

#### رابعاً: معايير تنفيذ العمل الميداني:

تتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية، وتنحصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني فيما يلي:

- يجب تخطيط مهمة المراجعة بشكل مناسب وكاف.
- يجب دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية الموجودة بدقة، وذلك لتقرير مدى الاعتماد عليه، ومن ثم تحديد المدى المناسب للاختبارات اللازمة، والتي ستعقد بها إجراءات المراجعة.
- إجراء عمليات الفحص الميداني وتقويم المعلومات وضرورة الحصول على قدر كاف من أدلة الإثبات، والتي يُتوصَّل إليها بشكل مهني بعيداً عن التحيز أو الهوى الشخصي، وذلك من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغير ذلك، وذلك كله لتوفير أساس قياس معقول لإبداء الرأي فيما سيتعلق بالقوائم المالية موضع الفحص والمراجعة.
- يجب أن تكون علاقة المراجع الشرعي بالجهة التي يفحص معاملاتها مبنية على حسن الظن وعدم تصيد الأخطاء، ففي الغالب تكون الأخطاء الشرعية مردّها إلى عدم الفهم والجهل بالحكم الشرعي، وليس التدليس أو تعمد المخالفة؛ ولذا يكون دور المراجع تعليمياً وليس موقع العقاب على المخطئ<sup>(١)</sup>.

#### خامساً: معايير إدارة المراجعة الشرعية الداخلية:

يتعين على رئيس الرقابة الشرعية الداخلية أن يقوم بإدارة الرقابة الشرعية الداخلية على الوجه الصحيح، كما يتعين عليه القيام بإنجاز ما يلي<sup>(٢)</sup>:

(١) معيار الضبط رقم (١) بعنوان «تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها»، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره.

(٢) معيار الضبط رقم (٣) بعنوان «الرقابة الشرعية الداخلية»، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.

- «وضع خطط للمقيام بمسؤوليات الرقابة الشرعية الداخلية.
- وضع سياسات وإجراءات كتابية لإرشاد موظفي الرقابة الشرعية الداخلية.
- وضع برنامج لاختبار وتطوير أداء موظفي الرقابة الشرعية الداخلية.
- التأكد من تنسيق جهود الرقابة الشرعية الداخلية وهيئة الرقابة الشرعية بصورة مناسبة لضمان توافر تغطية كافية للرقابة الشرعية الداخلية وتجنب ازدواجية الجهود إلى الحد الأدنى.
- وضع برنامج فعال للجودة النوعية للرقابة الشرعية بغرض تقييم عمليات الرقابة الشرعية الداخلية بصورة كافية والمحافظة على هذا البرنامج».

## ٢- معايير الرقابة الشرعية الخارجية:

إن الحد الفاصل بين الرقابة الشرعية الداخلية والرقابة الشرعية الخارجية يظهر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، فإذا كان جهاز الرقابة الشرعية الذي يخضع لأي مستوى إداري ضمن الهيكل التنظيمي من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير يعد جهة داخلية، وأي جهاز للرقابة الشرعية يخضع من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير للجمعية العمومية للمؤسسة - وهي جهة خارج الهيكل التنظيمي للمؤسسة - يُعد جهة خارجية وفقاً للمصطلحات المتعارف عليها في هذا الشأن.

وفي ذلك يقول مشعل<sup>(١)</sup>: «ويمكن إرجاع نشأة الرقابة الخارجية بالإضافة إلى الرقابة الداخلية إلى ما يأتي:

- ظاهرة انفصال الملكية عن الإدارة المترتبة على ظهور الشركات المساهمة الضخمة، حيث نشأت الحاجة لدى المساهمين للاطمئنان على سلامة أعمال المديرين.
- حاجة الدولة إلى الرقابة على تلك الشركات لكي لا يساء استخدامها بما يضر الاقتصاد القومي.

(١) مشعل، عبد الباري محمد علي. «استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآليات العمل»، المؤتمر الرابع

للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، من ٣-٣ أكتوبر ٢٠٠٤م، ص ١٣.

- تحول نظرة المجتمع إلى تلك الشركات الضخمة من مجرد أداة اقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية لأصحابها إلى اعتبارها أداة اجتماعية تؤثر في المجتمع ككل من خلال تأثيرها على العديد من الطوائف والفئات التي قد لا تربطها بالشركة علاقة ملكية مباشرة».

فالمقصود بالرقابة الشرعية الخارجية تلك المتطلبات الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية المرتبطة بالمؤسسة المالية، وهذه المتطلبات تقدمها تلك الهيئات تحت ما يُسمى بـ «وظيفة الفتوى»، وهذه المتطلبات يجب أن تنعكس في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة المالية بمختلف أبعاده بهدف تحقيق مسؤولية المؤسسة عن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

وعليه فإن مهمة الرقابة الشرعية الخارجية: هو مساعدة الهيئة في مهمتها المتعلقة بالتدقيق والمراجعة بغرض تكوين تأكيد معقول لدى الهيئة بأن الرقابة الشرعية الداخلية قامت بواجبها فيما يتعلق بالالتزام بقرارات الهيئة، ومن ثم تقديم تقرير للمساهمين بذلك، ومن أبرز ما تستند إليه في تشكيل هذا الاقتناع أو التأكد المعقول هو التأكد من وجود نظام سليم للرقابة الشرعية الداخلية يضمن تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية.

من ثم فإنه يمكن الاقتباس من معايير المراجعة الداخلية ما يساعد على أداء وظيفة الرقابة الشرعية الخارجية بكفاءة ومهنية وقد تم تقسيم معايير المراجعة الخارجية إلى ثلاث مجموعات هي:

- المعايير العامة أو الشخصية: وعددها ثلاثة، وتختص بصفات المراجع الخارجي.
- معايير العمل الميداني: وعددها ثلاثة، وتختص بتنفيذ عملية المراجعة.
- معايير التقرير: وعددها أربعة، وتختص بتوصيل نتائج المراجعة إلى المستفيدين.

## أولاً: المعايير العامة أو الشخصية: (١)

## ١- معيار التأهيل العلمي والجدارة المهنية:

يتطلب هذا المعيار من المراجع الشرعي الخارجي المزج والجمع بين العلم الشرعي وفنون المراجعة التي تتلخص في المقدرة على جمع أدلة الإثبات ودراساتها وتحليلها للتوصل إلى نتائج حول التزام المؤسسة بالشرعية الإسلامية. الأمر الذي يتطلب أن تتم المراجعة الشرعية الخارجية بواسطة فريق يجمع بين مختصين في الشرعية الإسلامية على أعلى المستويات وبين مختصين في المراجعة والمحاسبة والاقتصاد والعمل المصرفي، لكي يكمل بعضهم بعضاً.

## ٢- معيار الحياد والاستقلال والموضوعية:

يتطلب هذا المعيار من المراجع أن يكون مستقلاً في تفكيره في كل ما يتعلق بأعمال المراجعة. فمن الضروري أن تتوافر في من يقوم بالمراجعة الشرعية صفات الحياد والاستقلالية والموضوعية؛ إذ إنه هنا بمثابة الشاهد. فلا بد ألا يخضع أحكامه لآراء الآخرين، كما يجب عليه أن يتجنب أي علاقات قد تحمل الآخرين على الشك في نزاهته واستقلاله، كأن يكون قريباً لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو مساهم - حصة كبيرة - في البنك الذي يقوم بأداء مهمة المراجع الشرعي فيه (٢).

ومن الضمانات التي تحقق ذلك الاستقلال أن يتم اختيار المراجع الشرعي بواسطة جهة أخرى غير إدارة المنشأة؛ فيتم اختيار وتحديد أتعاب وعزل هيئات الرقابة الشرعية الخارجية بواسطة الجمعية العمومية.

(١) بهجت، محمد فداء الدين، «نحو معايير للرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية»، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨-٤٢.

(٢) حددها مجلس الخدمات المالية الإسلامية باليزيا بـ ٥٪ فأكثر من رأس مال المؤسسة في معرض حديثه عن استقلالية أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، انظر: «المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية»، إصدار ديسمبر ٢٠٠٩م، ص ٢٧.

### ٣- معيار بذل العناية الملائمة:

يتطلب هذا المعيار من المراجع أن يقوم ببذل العناية المهنية اللازمة أثناء قيامه بعملية المراجعة وكذلك أثناء إعداد تقريره. والمقصود بالعناية الملائمة أنها درجة الحرص المتوقعة من مراجع آخر في نفس الظروف شريطة أن يكون مؤهلاً تأهيلاً مهنيًا كافيًا.

ومبدأ العناية المهنية اللازمة مبدأ إسلامي أصيل؛ إذ يقع ضمن قول الرسول ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمَلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتَّقَنَهُ». فالعناية اللازمة هنا هي: الوصول بالعمل إلى درجة الإتقان. فيجب على المراجع الشرعي أن يبذل العناية اللازمة في أدائه لعمله وأثناء بحثه عن أدلة الإثبات التي تدعم رأيه في مدى التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية في معاملاتها.

#### ثانيًا: معايير العمل الميداني<sup>(١)</sup>

وهي معايير تتعلق بمتطلبات تنفيذ عملية المراجعة؛ لكي يتم أداؤها على الوجه المطلوب، وهي كما يلي:

#### ١ - معيار التخطيط والإشراف:

هذا معيار يتطلب من المراجع أن يخطط للأعمال التي يرغب القيام بها لإنجاز عملية المراجعة، وأن يتولى الإشراف على أعمال مساعديه إشرافاً فعالاً.

#### ٢ - معيار فحص وتقويم نظام الرقابة الشرعية الداخلية:

يتطلب هذا المعيار من المراجع أن يقوم بدراسة وتقويم نظام الرقابة الشرعية الداخلية كأساس لتقدير مدى الاختبارات التي يقوم بها، وبدون وجود نظام فعال للرقابة الشرعية الداخلية يعطي تأكيداً على الالتزام بالشريعة الإسلامية، فربما يكون من الصعب إجراء أية مراجعة شرعية دقيقة وموثوقة.

فالمراجع الشرعي الخارجي يجب عليه أن يقوم بفحص وتقويم نظام الرقابة الشرعية الداخلية للتأكد من وجود ضوابط داخلية تؤكد على التزام جميع العاملين

(١) بهجت، محمد فداء الدين، «نحو معايير للرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية» مرجع سبق ذكره، ص ٤٢-٤٣.

بالشريعة الإسلامية بدءاً من سياسات التعيين ومروراً بتأهيل العاسلين في الشريعة الإسلامية من خلال دورات تدريبية وغيرها. ويعتمد نتائج فحصه وتقويمه لنظام الرقابة الداخلية الشرعية كأساس لتقدير مدى الاختبارات التي يقوم بها.

### ٣- معيار أدلة الإثبات:

يتطلب هذا المعيار من المراجع الشرعي أن يحصل على أدلة إثبات ذات كفاءة ومصداقية عالية، وذلك من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات التي توفر له أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

المراجع الشرعي الخارجي عليه البحث عن أدلة إثبات تُحقق له أساساً معقولاً لإبداء رأيه حول مدى التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها، وعليه أن يُوثق عملية حصوله على الأدلة.

ويجب عليه أن يقوم بتوثيق جميع الأعمال والاختبارات التي قام بها للتوصل إلى أدلة الإثبات. كما يجب عليه أن يكون مستقلاً في اختياره للدليل، وألا يعتمد فقط على مجرد عرض إدارة المؤسسة أو تقاريرها له، بل عليه دائماً أن يبحث عن الأدلة الراسخة التي تؤيد ادعاء إدارة المؤسسة في الالتزام بالشريعة الإسلامية.

### ثالثاً: معايير التقرير:

تختص هذه المعايير بتحديد مبادئ أو قواعد تحكم عملية الاتصال بين المراجع وبين المستفيدين من تقريره من مساهمين ومتعاملين وغيرهم. وقد توصل الفكر في مجال المراجعة إلى أن تنميط تقرير المراجع قد يكون أنفع للمستخدم حتى يستطيع فهم فحوى الرسالة التي يرغب المراجع في إيصالها إليه بسهولة.

ويمكن صياغة معايير التقرير الخاصة بالمراجعة الشرعية الخارجية كالآتي<sup>(١)</sup>:

١. يجب على المراجع الشرعي تحديد نطاق العمل الذي قام به والمعايير التي التزم بها في عمله.

٢. يجب على المراجع الشرعي أن يذكر في التقرير مصدر الفتاوى التي اعتمدت

(١) بهجت، محمد فداء الدين، «معايير الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية»، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

عليها المؤسسة في أعمالها، وما إذا كانت المؤسسة قد التزمت في جميع عملاتها بالفتاوى المعتمدة أم لا؟

٣. كما يجب أن يذكر في التقرير ما إذا كانت القواعد الشرعية المطبقة في السنة الحالية هي نفس القواعد والآراء التي تم تطبيقها في السنوات الماضية أو لا؟ وأسباب الاختلافات إن وجدت.

٤. يجب أن يحتوي تقرير المراجع الشرعي على رأيه في التزام المؤسسة بالشرعية الإسلامية في معاملاتها، وأن يوضح في تقريره أي خروج عن هذا الالتزام يكون له أهمية نسبية مع توضيح أسباب هذا الخروج، وما اتخذته إدارة المؤسسة حيال ضمان عدم تكراره.

أو أن يحتوي التقرير على تأكيد من المراجع الشرعي بأنه لا يستطيع إبداء الرأي، وعليه في هذه الحالة إبداء الأسباب. وفي كل الحالات عندما يقترن اسم المراجع الشرعي بالمؤسسة التي يُقدّم تقريراً عنها فإنه من الضروري أن يكون هناك تحديداً واضحاً لطبيعة عمل المراجع ودرجة المسؤولية التي يتحملها<sup>(١)</sup>.

#### المعايير الأخلاقية للمراجع الشرعي:

حظي هذا الجانب بعناية خاصة على مستوى مهنة المحاسب القانوني، وهناك معايير أخلاقية معتمدة لا تتعارض في مضمونها مع ما تتطلبه الشريعة الإسلامية من التزام بالصدق والأمانة والموضوعية والثقة والنصح للناس وعدم الغش والتدليس والتواطؤ وعمليات التلاعب ونحوها؛ غير أن الملفت للنظر أن هذه الوظيفة رغم تطورها المهني إلا أن هذا التطور لم يمنع من وجود حالات تواطؤ وتلاعب مثيرة للاهتمام؛ فما الذي يجعل مهنة على هذا المستوى من التنظيم يتناها على صعيد الممارسة قدر كبير من فقدان الثقة والمصادقية؟

وفي ذلك يقول الدكتور الأطرم<sup>(٢)</sup>: «إن السبب في ذلك تلك النظرة المادية

(١) المرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

(٢) الأطرم، عبدالرحمن بن صالح. «المسؤولية الشرعية للمحاسب القانوني»، مرجع سبق ذكره، ص ٧.

للأخلاق التي كانت نتاجاً للممارسة الغربية على صعيد القيم التي اتسمت بتجزئة الالتزام بالقيم، فما لا يجوز عندهم في مكان العمل كشرب الخمر أو ممارسة القمار وغيره من المحرمات؛ يكون جائزاً في مكان غير العمل كالنوادي الليلية والمتجعات السياحية والأماكن العامة، وهذه التجزئة تجعل الالتزام بالأخلاق ممارسة مادية بحيث لا يدفع إليها حافز ذاتي أو بعد إيماني».

إن الإيمان بالله والشعور بمراقبته والخوف من عقابه والرجاء في ثوابه يجعل للالتزام بالأخلاق معنى خاصاً ينعكس في انسجام تصرفات المؤمنين بالله بصرف النظر عن المكان والزمان، وهذا يؤدي إلى التلاحم بين المعايير المهنية والجوانب الإيمانية على نحو لا يمكن إدراكه والشعور به في غياب الإيمان بالله، ويدفع ذلك التلاحم إلى إيجاد نوع من الرقابة الذاتية يُعد أكثر تأثيراً وحافزاً على السلوك الصحيح من أي نوع آخر من الرقابة، على أن التصرفات البشرية وما يتتبعها من ضعف تحتاج دائماً إلى النوعين من الرقابة. ولذا فإننا نجد النصوص الشرعية كثيراً ما تربط بين المهن الأخلاقية بالإيمان وترتب على التزامها الأجر والثوبة، وترتب على الإخلال بها المؤاخذة والعقوبة، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ أَن تَوْدُوا الْأَمَنَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ إِنَّ اللَّهَ يَعْظُمُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا [النساء: ٥٨]، ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وفي الحديث عن المتعاملين بعقد البيع: قال رسول الله ﷺ: «فَإِنْ صَدَقًا وَبَيْنًا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَتَمًا وَكَذِبًا حُمِّقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا»<sup>(١)</sup>. وفي أن إتقان العمل مطلب شرعي، قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقَنَهُ».

ويمكن قياس المعايير الواجب توافرها في المراقب/ المدقق الشرعي على المعايير

(١). متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٥/٤)، ومسلم في صحيحه حديث (١٥٣٢) من حديث حكيم بن

التي وردت في كتب الفقه الإسلامي والتي يجب توافرها في المحتسب. باعتبار أن وظيفة المحتسب هي قريبة الشبه بوظيفة المراقب/ المدقق الشرعي، حيث أورد الفقهاء عدة شروط ومعايير يجب توافرها فيما يتصدى لوظيفة المحتسب، نذكر منها<sup>(١)</sup>:

١. أن يكون المحتسب (المراقب الشرعي) مسلماً حراً بالغاً عاقلاً قادراً عالماً بالأحكام الشرعية، عادلاً عاملاً بما يعلم ولا يخالف فعله قوله.
٢. أن يكون شيمه الرفق ولين القول وطلاقة الوجه، صابراً على ما يصيبه من الأذى.
٣. أن يكون مواظباً على جميع السنن والمستحبات من نظافة الجسم والثياب مع قيامه أصلاً بالفرائض والواجبات.
٤. أن يقصد بقوله وفعله وجه الله تعالى وطلب مرضاته، فلا يبالي ببغض الناس له وسخطهم عليه أو رضاهم عنه.
٥. أن يكون عفيفاً عن أموال الناس وما في أيديهم من متاع.
٦. أن يلزم المحتسب أعوانه (فريق العمل) بما التزم به.

خلاصة القول أن مسؤولية المراجع الشرعي هي مسؤولية دينية من جهة، تدور بين الحل والحرمة والثواب والعقاب، ومسؤولية أداء وتحمل وقضاء من جهة أخرى، يتحمل مسؤولية التقصير في أداءها والتفريط في القيام بها على الوجه المطلوب بمقتضى العقد وحسب أعراف المهنة ومعاييرها أمام كل من يعتمد على بياناته، سواء أكان الطرف المتعاقد معه أم المتعامل مع المؤسسة أم المتعامل في أسهمها اعتماداً على بياناته أو الجهات الحكومية فيما يتعلق بمهنته.

وهذا يقودنا إلى التنبيه إلى أن التأهيل المهني للممارسي هذه المهنة يعد مطلباً شرعياً، ومن يقدم عليها وهو غير مؤهل لها أو كان تأهيله محل شك فإنه قد دخل دائرة المحظور الشرعي.

(١) الكفراوي، عوف محمود. «الرقابة المالية في الإسلام»، القاهرة، مطبعة الانتصار، ١٩٩٨م، ط٢، ص ٢٦٢-٢٦٣.

## خلاصة الفصل الخامس

تناول هذا الفصل دور معايير المراجعة الدولية في دعم وتطوير نظام الرقابة الشرعية من خلال مبحثين، هما: المبحث الأول: وفيه نظرة عامة وعرض شامل لمفهوم معايير المراجعة الدولية الخارجية والداخلية، وبيان دور الجمعيات المهنية في دول عديدة لاستحداث أساليب جديدة في تطوير إجراءات وعمليات المراجعة الدولية في أساليبها التقليدية، كالولايات المتحدة ودول أوروبا، والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المؤسسة محل المراجعة.

والمبحث الثاني: تناول بيان دور معايير المراجعة الدولية في تطوير نظام الرقابة الشرعية، وكيفية الاستفادة منها في تطوير إجراءات المراجعة الشرعية الداخلية والخارجية، فقد استفادت الرقابة الشرعية من التطورات والدراسات التي أجريت في مجال علم المراجعة، وما نتج عنه أيضاً من معايير وضوابط مُحدّد وتشرح دور الإدارات المعنية بالمراجعة (داخلية كانت أم خارجية).

وفي الفصل القادم سيتم عرض واقع الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من خلال رصد وتشخيص الوضع الحالي لعدد من المصارف الإسلامية بالمنطقة العربية، من خلال البحث الميداني والمقابلات الشخصية والملاحظة.

\*\*\*